

تنمية القدرات المتكاملة

أبرز الأنشطة في عام ٢٠١٨

تزايد أنشطة تنمية القدرات

ضمان إدماج العمل على بناء قدرات مراكز
البيانات الوطنية في الأنشطة المتعلقة بالسياسات
والتواصل التثقيفي

مواصلة تطوير التعلم الإلكتروني

الندوة الثانية للدبلوماسية والعلوم المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية.

توفّر اللجنة للدول الموقّعة دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن التكنولوجيات المقترنة بالدعائم الثلاث التي يقوم عليها نظام التحقق – أي نظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، والتفتيش الموقعي – وكذلك بشأن الجوانب السياسية والدبلوماسية والقانونية للمعاهدة. وتساعد هذه الدورات على تعزيز القدرات العلمية وقدرات صنع القرار على المستوى الوطني في المجالات ذات الصلة، وعلى تطوير قدرات الدول الموقّعة على التصدي بفعالية للتحديات السياسية والقانونية والتقنية والعلمية التي تواجه المعاهدة ونظامها التحقيقي.

وفي بعض الحالات، توفر اللجنة المعدات لمراكز البيانات الوطنية من أجل زيادة قدرتها على المشاركة النشطة في نظام التحقق من خلال الوصول إلى بيانات نظام الرصد الدولي ومنتجات مركز البيانات الدولي وتحليلهما. ويلزم تحديث المعارف والخبرات التي يملكها الخبراء الوطنيون في ضوء ما تشهده التكنولوجيات من توسّع وتحسّن. وبفضل تعزيز القدرات التقنية للدول الموقّعة، تُمكن تلك الأنشطة جميع الجهات المعنية من المشاركة في تنفيذ المعاهدة ومن التمتع بالمنافع المدنية والعلمية التي تجنيها من وراء نظام التحقق الخاص بالمعاهدة.

وتُعقد الدورات التدريبية في مقر اللجنة في فيينا وفي مواقع أخرى، وكثيراً ما يكون ذلك بمساعدة من الدول المضيّفة. ويموّل برنامج بناء القدرات من خلال الميزانية العادية للجنة ومن خلال التبرعات. وتستهدف جميع أنشطة التدريب مجموعة جيدة التحديد، وتعرض مضموناً مفضلاً، وتكمّلها المنصة التعليمية وغيرها من أنشطة التواصل مع الأوساط العلمية وأوساط المجتمع المدني الأوسع.



الندوة الثانية للدبلوماسية والعلوم المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الأنشطة

الندوة الثانية لدبلوماسية علوم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

نأكاميتسو، الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وعُقد أيضاً حوار بين الخبراء بعنوان "تقييم السياق الأمني العالمي الراهن: النجاحات والتحديات والسبل الممكنة للمضي قدماً"، شارك فيه السيد ديزموند براون، نائب رئيس مبادرة التهديد النووي ووزير الدولة السابق لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة، والسيدة ميشيل نداي، مديرة برنامج أفريقيا للسلام والأمن بمعهد دراسات السلام والأمن ورئيسة أمانة منتدى تانا الرفيع المستوى بشأن الأمن في أفريقيا.

وأُجريت بالاقتران بالندوة زيارة إعلامية لفائدة ممثلين حكوميين من دول غير مصدقة على المعاهدة. وشارك نحو ٤٠ من المرشحين الحكوميين من ٢٢ دولة غير مصدقة. وإضافةً إلى المشاركة في كامل برنامج الندوة، التقى المشاركون بالأمن التنفيذي وتبادلوا معه الآراء بشأن المسائل ذات الصلة بإمكانية التصديق على المعاهدة.

حلقة عمل التفتيش الموقعي الرابعة والعشرون

عُقدت حلقة عمل التفتيش الموقعي الرابعة والعشرون، المعنونة "التفتيش الموقعي في البيئات والأحداث غير تلك التي تجري تحت سطح الأرض"، في مقر المركز الوطني لعلوم المحيطات في ساوثهامبتون، المملكة المتحدة. وتركزت المناقشات على الجوانب العلمية والقانونية لعمليات التفتيش الموقعي في مختلف المناخات أو البيئات الجيوفيزيائية والأحداث غير التفجيرات النووية تحت الأرض وفي المناطق الواقعة خارج ولاية أو سيطرة أي دولة، وعلى التحديات العملية والتنظيمية التي تواجه إجراء تفتيش موقعي في أعالي البحار.

وحضر حلقة العمل ٧٤ مشاركاً من ٢٩ دولة موقعة والأمانة. وعُقدت المناقشات في إطار فريقين خبراء متوازيين، ركّز أحدهما على عمليات

عُقدت الندوة الثانية لدبلوماسية علوم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في مركز فيينا الدولي. وحضر الحدث أكثر من ١٢٠ من مقرري السياسات والدبلوماسيين والأكاديميين والطلاب والمهنيين الشباب، إضافةً إلى ٢٠٠ مشارك آخر تابعوه على شبكة الإنترنت. وجاء المشاركون من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العديد من البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة. واستهدفت الندوة زيادة الوعي العام بمساهمة المعاهدة في السلم والأمن الدوليين وحفز البحث والابتكار التعاونيين بشأن علوم وتكنولوجيا رصد التجارب النووية. وشجّع المشاركون على التفكير بشكل مبدع بشأن الحلول السياسية والقانونية والدبلوماسية للتحديات التي تواجه المعاهدة. وجرى التركيز بوجه خاص على إشراك الشباب، حيث شارك أكثر من ٤٠ من أعضاء فريق شباب المنظمة في المناقشات كمحاورين أو كمساهمين في الحوار من موقعهم في صفوف الجمهور. كما شارك أعضاء فريق الشخصيات البارزة وقدموا خبراتهم الفنية في المناقشات.

وتضمن الحدث الذي استمر على مدى أسبوعين طائفة واسعة من جلسات المناقشة المواضيعية، وتمارين المحاكاة العملية، ورحلة ميدانية إلى معهد الذرة في جامعة فيينا للتكنولوجيا. وفي جلسة رفيعة المستوى عُقدت في ٢٥ أيار/مايو، أُلقيت كلمات رئيسية من هيئة مكوّنة بالكامل من الإناث، بمن فيهن السيدة كارين كنيسل، الوزيرة الاتحادية لشؤون أوروبا والاندماج والخارجية في جمهورية النمسا؛ والسيدة إلبا روسا بيريس مونتويا، وزيرة العلم والتكنولوجيا والبيئة في كوبا؛ والسيدة إيرومي



الدورة التمهيدية الإقليمية الثالثة والعشرون للتفتيش الموقعي (الأرجنتين).

وزيادة عدد الخبراء الإقليميين المشاركين في الأنشطة المتصلة بالتفتيش الموقعي، وتحديد المرشحين المحتملين للانضمام إلى قائمة المفتشين.

تطوير التعلم الإلكتروني الخاص بالتفتيش الموقعي

واصلت بوابة المعرفة والتدريب دعم أنشطة الدورة التدريبية الثالثة عن طريق استحداث صفحات رئيسية للدورات ومكتبة التعلم الإلكتروني الخاصة بالتفتيش الموقعي. وتتضمن المنصة مواد تقييمية، ومئات للتعلم الإلكتروني، ووثائق معلومات أساسية، ووثائق لوجستية ذات صلة بدورات محددة، وآلية تقييم، وهي تمكّن المستعملين من تعقب التقدم المحرز بشأن أنشطة التعلم.

واستُحدثت في عام ٢٠١٨ أربع صفحات شبكية خاصة بالدورة تضم عدة نماذج بشأن الاختصاصات الوظيفية لفريق التفتيش، وتقنيات التفتيش الموقعي وأنشطته، والرصد البصري الأرضي والجوي، وكذلك نميطة تفاعلية بشأن نظام GIMO. واستُخدمت هذه الموارد كمواضع تعلم تحضيرية للدورة التدريبية الثالثة. كما استُحدثت صفحة شبكية للدورة التمهيدية الإقليمية الثالثة والعشرين للتفتيش الموقعي تضم نماذج تمهيدية بشأن نظام التحقق الخاص بالتفتيش الموقعي.

واستُحدثت أيضاً صفحة شبكية للدورة لدعم برنامج تدريبي تنشيطي عن بُعد لفائدة مجموعة المفتشين المشاركين في الدورتين التدريبيتين الأولى والثانية. وشملت صفحة الدورة جميع النماذج المقدمة أثناء الجزء التمهيدي للدورة التدريبية الثالثة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وستكون بمثابة منصة لتنشيط المعارف.

التفتيش الموقعي في أعالي البحار أو فوقها، ورُكز الآخر على عمليات التفتيش الموقعي في البيئات المنطوية على تحديات. وأفضت المناقشات إلى توصيات قيّمة عديدة، وخصوصاً فيما يتعلق بوضع النص النموذجي لمشروع دليل التشغيل الخاص بالتفتيش الموقعي، مع مراعاة مواضع من قبيل مفهوم العمليات، واللوجستيات، ومنطق البحث، والاختصاصات الوظيفية لفريق التفتيش، والمعدات، والتكنولوجيا، وتدريب المفتشين، والصحة والأمان.

الدورة التمهيدية الإقليمية للتفتيش الموقعي لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي

عُقدت الدورة التمهيدية الإقليمية الثالثة والعشرون الخاصة بالتفتيش الموقعي في نيسان/أبريل ٢٠١٨ في ميادين التدريب في إسكويلا دي لاس آرماس، معسكر كامبو دي مايو، في مدينة بوينس آيرس، الأرجنتين. وحضر الدورة ٤٥ مشاركاً يمثلون ١٩ دولة موقّعة من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشمل المشاركون اختصاصي الجيولوجيا والرصد السيزمي والجيوفيزياء وخبراء رصد النويدات المشعة والإشعاع، وخبراء في مجال دعم النشر الميداني، وكذلك خبراء في تحديد المواقع أو المراقبة البصرية من الجو.

وكانت الدورة هي الدورة التمهيدية الإقليمية الثالثة والعشرين التي تستضيفها اللجنة. وشمل البرنامج محاضرات مختصرة، وتدرّيات عملية، وعروضاً إيضاحية للمعدات، وتمارين منضدية، وتمارين ميدانياً لمدة يومين. وتضمّن البرنامج تقدماً شاملاً للمفاهيم والتكنولوجيات والعمليات المتصلة بالتفتيش الموقعي، وكذلك أنشطة التمارين الميدانية.

وتمثلت الأهداف الرئيسية في تعريف الخبراء والموظفين التقنيين الوطنيين من أمريكا اللاتينية والكاريبي بنظام التحقق الخاص بالتفتيش الموقعي،

مشاركة الخبراء من البلدان النامية

والمغرب وناميبيا والنيجر)، ودولة واحدة في أوروبا الشرقية (ألبانيا)، و٩ دول في أمريكا اللاتينية والكاريبية (الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي والمكسيك)، و٦ دول في الشرق الأوسط وجنوب آسيا (الأردن وسري لانكا والعراق وقيرغيزستان ونيبال واليمن)، و١٠ دول في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأقصى (إندونيسيا وبنابوا غينيا الجديدة وتايلند وساموا وفانواتو والفلبين وفييت نام وماليزيا ومنغوليا وميانمار).

وفي عام ٢٠١٨، استُخدمت التبرعات الواردة من ألمانيا وتركيا والصين وكازاخستان والمملكة المتحدة لتمويل المشروع، ورُحِّل جزء من هذه الأموال إلى عام ٢٠١٩. وتواصل الأمانة سعيها للحصول على تبرعات إضافية لضمان الاستدامة المالية للمشروع.

واصلت الأمانة تنفيذ المشروع لتسهيل مشاركة خبراء من البلدان النامية في اجتماعاتها التقنية الرسمية. ويرمي هذا المشروع إلى تعزيز طابع اللجنة العالمي وبناء القدرات في البلدان النامية. وصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ تقرير سنوي مفصّل عن حالة تنفيذ المشروع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، مددت اللجنة المشروع لثلاث سنوات أخرى (٢٠١٩-٢٠٢١)، رهناً بتوافر أموال كافية من التبرعات.

وفي عام ٢٠١٨، دعم المشروع مشاركة خبراء من ١٢ دولة، هي: إثيوبيا، الأرجنتين، إكوادور، تونس، السودان، شيلي، العراق، ماليزيا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، النيجر. وشارك هؤلاء الخبراء في دورتي الفريق العامل بآء الخمسين والحادية والخمسين، بما في ذلك الاجتماعات الرسمية واجتماعات أفرقة الخبراء. كما استفادوا من المناقشات التقنية مع الأمانة بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتحقق.

وقدم المشروع منذ إنشائه في عام ٢٠٠٧ الدعم إلى ٤٨ خبيراً من ٣٧ دولة، منهم ١٥ خبيرة. وتنتمي عشر من هذه الدول، أو كانت، إلى فئة أقل البلدان نمواً. وجاء المشاركون من ١١ دولة في أفريقيا (إثيوبيا وبوركينا فاسو وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا والسودان وكينيا ومدغشقر

